

Distr.: General
6 December 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة
تنفيذ القرار 2231 (2015)

أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه التقرير السادس عشر للجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشترقيات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، الذي يغطي الفترة من 24 حزيران/يونيه إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) فانيسا فرايزر
ميسرة مجلس الأمن
لتنفيذ القرار 2231 (2015)



تقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ

1 - هذا هو التقرير السادس عشر للجنة المشتركة، المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي يُقدّم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ. ويعرض التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من 24 حزيران/يونيه إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2023.

2 - ويتألف الفريق العامل المعني بالمشتريات من الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، ويعمل منسقا له مندوبٌ للممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية مكلفٌ بهذه المهمة. والوثائق المتعلقة بأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات، كما أقرتها اللجنة المشتركة وبصيغتها المحدثة في أيلول/سبتمبر 2017، متاحةٌ للجمهور بوسائل تشمل الموقع الشبكي لمجلس الأمن المكّرس لتنفيذ القرار 2231 (2015).

3 - ومنذ 9 أيار/مايو 2018 وأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات مستمرة دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار المبادئ والإجراءات التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أقرت الجهات المشاركة بالجهود الدبلوماسية المكثفة الرامية إلى تحقيق عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وكفالة قيام جميع الأطراف بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذًا شاملاً. وما زالت هذه الجهات ملتزمة باحترام سلامة قناة المشتريات وتؤيّد تأييدا تاما استمرار عملها بوصفها أداة لضمان الشفافية وبناء الثقة، تكفل اتساق عمليات النقل ذات الصلة مع خطة العمل الشاملة المشتركة وتيسر في الوقت نفسه التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية في الأصناف ذات الصلة. وبالإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، تدعو الجهات المشاركة جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض تنفيذ الالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

4 - وستستخدم الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات جميع الوسائل المتاحة لتأمين الظروف الضرورية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات، التي ما زالت إحدى الأدوات الرئيسية لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وقد جرى تأكيد أهمية أن تنفذ جميع الأطراف خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذًا كاملاً وفعالاً، وذلك في الاجتماع الوزاري للاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية إيران الإسلامية، الذي عقد عبر الإنترنت في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

5 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2019، اقترح الفريق العامل المعني بالمشتريات تدابير عملية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات وناقشها. وفي 6 آذار/مارس 2019، أعادت اللجنة المشتركة تأكيد استعداد قناة المشتريات لتقييم المقترحات المتعلقة بعمليات النقل إلى جمهورية إيران الإسلامية، وعزمها على مواصلة دعم الجهود الدولية في هذا الصدد.

6 - وكذلك ظلّت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء ابتغاء إنكفاء الوعي بالإجراءات المتعلقة بقناة المشتريات وتوضيح دور وأهداف الفريق العامل المعني بالمشتريات، بغية ضمان الأداء الفعال للقناة.

7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت قناة المشتريات تعمل بكامل طاقتها؛ وعقد الفريق العامل المعني بالمشتريات خمس اجتماعات؛ ولم يستعرض الفريق العامل المعني بالمشتريات أي مقترحات. وواصل منسق اللجنة المشتركة تعهّد الأدوات التقنية اللازمة لتلقي المقترحات والنظر فيها.

8 - وما زالت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ملتزمة بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة، ووفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. والمقترحات المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالمشتريات مشمولة بمبدأ السرية، بما في ذلك المعلومات الداعمة اللازمة وأية معلومات إضافية تحال إليه.
